

الفصل الأول

آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية

كمال توفيق حطاب(*)

مقدمة:

يكاد الباحثون والخبراء والمتخصصون في شؤون العولمة يتفقون على أن منظمة التجارة العالمية أحد أهم أجهزة العولمة وأخطرها، بل إن بعضهم ذهب إلى أنها تمثل بحق حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، فلو اختلفت أي دولتين فيما يخص الاتفاقية، فالحكم فيها للجهاز القضائي للمنظمة ذاتها، ولا يجوز اللجوء إلى أية جهة خارجية(١).

ومن جهة أخرى فإن هذه المنظمة -إضافة إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير- تعدّ أخطر ثلاث عولمي عرفته البشرية(٢).

فهذه المنظمات الدولية الثلاث -وإن كانت مبنية على قوانين واتفاقيات دولية مصادق عليها من قبل الدول الأعضاء فيها، فإنها -مع ذلك- تعدّ اتفاقيات إذعان(٣) تقوم على الهيمنة والاستغلال بما يخدم مصالح الدول المهيمنة.

(*) أستاذ مشارك ورئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد.

(١) يرجع بعض الباحثين بداية العولمة الحديثة إلى ظهور منظمة التجارة العالمية، انظر:

www.kapl.org.sa/Detail.asp?InSectionID=18&InNewsItemID=25

العقوري، عبد الواحد. العولمة والجأت (التحديات والفرص)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٩-١٥.

(٢) قنديل، علاء الدين كمال. الجأت واقتصاديات الدول العربية، مؤتمر أتر اتفاقية الجأت على اقتصاديات

الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، القاهرة، ٣٣٢-٣٥٠

(٣) تعرف اتفاقيات الإذعان بأنها الاتفاقيات التي يكون فيها أحد الطرفين ضعيفا والآخر قوياً جداً، بحيث لا يستطيع الطرف الضعيف رفض الاتفاقية.

فمما لا شك فيه أن الدول الكبرى -التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية- وضعت عدداً من الاتفاقيات الدولية التي تضمن لها الاستمرار في الانتصار والتفوق والسيادة، وقد كان من أهمها اتفاقية إنشاء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واتفاقية الجات التي مهدت لظهور منظمة التجارة العالمية.

وقد كان من الشعارات التي رفعتها هذه المنظمات: تحقيق العدالة في تسيير المدفوعات، وتنظيم التبادل والتجارة الدولية، وتقديم القروض لمعالجة العجز في موازين المدفوعات.. ولكن الواقع -بعد أكثر من نصف قرن على تطبيق هذه الاتفاقيات- أثبت أن هذه الاتفاقيات كانت في مصلحة الدول المتقدمة، وأن الدول الفقيرة قد ازدادت فقراً وضعفاً وتفككاً.

وفي أعقاب انتهاء جولة الأوروغواي سنة ١٩٩٤م، وظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م توقع خبراء اقتصاديون اكتساب الاقتصاد العالمي مئات المليارات سنوياً، وتفاءل بعضهم بتحقيق جميع دول العالم مكاسب كبيرة على المدى الطويل^(١).

فهل كانت هذه التقديرات صحيحة؟ وهل حقق العالم المكاسب الموعودة؟ ومن هم المستفيدون الحقيقيون؟ وما موقع منظمة التجارة العالمية من أجهزة العولمة؟ وما آثار ظهورها على الدول العربية والإسلامية؟ وهل تسمح هذه المنظمة بزيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية؟ وكيف يمكن التخفيف من حدة الآثار الناجمة عنها؟ وكيف يمكن التعامل مع أجهزة العولمة؟.

هذه هي أهم محاور الموضوع. وقبل الإجابة عن التساؤلات السابقة لا بد من التعريف بظاهرة العولمة وعلاقتها بالمنظمة واتفاقية الجات من حيث النشأة، وعدد الدول الأعضاء، والأهداف، وجولات المفاوضات.. إلخ.

وسوف تشمل هذه الدراسة على الباحث الآتية:
المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية والعولمة.

(١) هاريسون، جلين، وزدرفورد، توماس، وتار، ديفيد. التقدير الكمي لتأثيرات جولة الأوروغواي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ٣٦.

المبحث الثاني: الآثار السلبية والإيجابية لأهم الاتفاقيات التجارية.

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية والدول الإسلامية.

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية والعمولة:

تعدّ منظمة التجارة العالمية أهم أجهزة العمولة؛ لأنها تتعامل مباشرة مع غذاء وقوت الشعوب ودوائها وقوتها؛ فمن خلال الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة يتم التضييق على الفقراء في طعامهم وشرابهم وكسائهم ودوائهم، وذلك عندما تتمكن الشركات الكبرى - من خلال التشريعات والقوانين - من الإغراق والاحتكار، بما يؤدي إلى رفع الأسعار للمواد الأساسية، ومن ثمّ زيادة الجوع والمرض لدى شعوب العالم الثالث.

وقبل تفصيل هذه الحقائق لا بد من تسليط الضوء على العمولة، ومنظمة التجارة العالمية، وجولات المفاوضات التي مهدت لظهور المنظمة في الفقرات التالية:

تعريف العمولة:

يعدّ مصطلح العمولة من أكثر المصطلحات التي عرفتها البشرية غموضاً وخفاءً؛ فكلما ازداد البحث فيه ازدادت جوانبه وجزيئاته غموضاً. ومع كثرة الكتابات والبحوث والتعريفات التي وجدت لهذا المصطلح إلا أنه لا يوجد مفهوم واحد يتفق عليه الباحثون والمتخصصون في شؤون العمولة^(١)؛ فالعمولة عملية، أو حالة، أو واقع، أو آليات، أو شعور وهي تختلف باختلاف زاوية النظر إليها.

فمن جهة قوى العمولة والمدافعين عنها: تعدّ العمولة حالة، أو ظاهرة إيجابية تمكن البشر جميعاً من الاستفادة من بعضهم بعضاً، كما تمكنهم من التخصيص الأمثل للموارد بما يزيد من التقدم والرفي للبشرية جميعاً..

(١) عند زيارة موقع العمولة على الإنترنت سوف نجد مئات وربما آلاف التعريفات للعمولة؛ فكما جاء على الموقع هناك في كل لحظة يولد تعريف جديد للعمولة، فالكثيرون يرونها ظاهرة اقتصادية تتضمن زيادة التدخل والتكامل بين الأنظمة الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة النمو في التجارة الدولية والاستثمار. انظر:

<http://www.globalisationguide.org/01.html>

أما من جهة مناهضي العولمة والمتضررين منها: فالعولمة هي حالة، أو ظاهرة مرضية تتمثل في هيمنة القوى الكبرى والشركات الكبرى على موارد وثروات العالم والتصرف بها وفقاً لمصالحها وأهوائها، وبما يزيد من مكتسباتها وأرباحها وهيمنتها؛ ولذلك فالعولمة تفتقد إلى القيم والمشاعر والعواطف الإنسانية؛ فهي حالة هيمنة الشركات الكبرى وما يتبعها من أجهزة قد تتمثل في حكومات، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أو منظمات مثل المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، من أجل استعباد العالم وتسييره وفق مصالحها وأهوائها.

إن العولمة عبارة عن حالة ضعف وإذعان واستسلام من قبل الدول والشعوب الفقيرة مقابل حالة هيمنة وعجرفة وتسلط واستكبار وغطرسة من قبل أصحاب الشركات متعددة الجنسية ومن يدور في فلكهم من قادة الدول الصناعية الكبرى.

إن العولمة المتوحشة هي حالة تسلط وحوش المال في العالم على الثروات والموارد والبشر بما يؤدي إلى حرمان الشعوب الفقيرة من أبسط الموارد التي تمكنها من القابلية للحياة.

إن العولمة التي تديرها منظمة التجارة العالمية تتمثل في الآليات والتشريعات الظالمة التي تمكن الأغنياء وأصحاب الشركات الكبرى من استغلال الفقراء، وصغار المزارعين والتجار، وأصحاب الحرف الصغيرة، وكافة فئات القوى العاملة في الدول النامية، وإخضاعهم للشروط الظالمة والمجحفة بحقوقهم من خلال عقود الإذعان والاستسلام.

نشأة منظمة التجارة العالمية وأهم أهدافها:

تعدّ اتفاقية الجات بمنزلة الأم التي أنجبت منظمة التجارة العالمية، وقد كانت تقوم هذه الاتفاقية بمهام المنظمة لأكثر من خمسين عاماً، ففي عام ١٩٤٦ م اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتشغيل، وأنشأ لجنة تحضيرية لوضع مشروع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية، وقد انعقد المؤتمر عام ١٩٤٧ م في هافانا، وحضره ممثلو ٥٣ دولة، وتمخض عنه ميثاق هافانا، وهو ميثاق منظمة التجارة الدولية.

وقد بدأت ٢٣ دولة مفاوضات حول الامتيازات الجمركية، وتمخضت هذه المفاوضات عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد كتب لهذه الاتفاقية البقاء والاستمرار بعكس المنظمة التي لم يكتب لها الظهور، إلا بعد خمسين عاماً؛ بسبب معارضة الولايات المتحدة. وقد بدأ

سريان الاتفاقية أول يناير عام ١٩٤٨م^(١). فلماذا رفضت الولايات المتحدة التوقيع على قيام منظمة التجارة العالمية في ذلك الوقت؟ ولماذا وضعت العراقيل في طريق قيام المنظمة؟ ولماذا وافقت بعد خمسين عاماً على إنشاء المنظمة؟

ليس هناك من شك في أن عملية الرفض كانت بسبب عدم تحقق الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة في ذلك الوقت؛ فقد رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا لاحتوائه على بعض المواد التي تسمح بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية بما يمكنها من تعطيل قوى العرض والطلب في بعض الحالات^(٢). وهذا يعني تعطيل مصالح الشركات الكبرى، أما بعد أن تحققت الأحادية القطبية في التسعينيات، وضمنت الولايات المتحدة خضوع بقية دول العالم وانقيادها وإذعانها؛ فقد وافقت على قيام منظمة التجارة العالمية.

وقد كانت اتفاقية الجات تهدف إلى وضع قواعد لتنظيم السياسة التجارية بين الدول المتعاقدة، وحل الخلافات الناشئة بين الدول الأعضاء في المسائل التجارية، بالإضافة إلى كونها المؤسسة المعنية بالمفاوضات وتخفيض التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء.

وبعد ظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م أخذت هذه المنظمة تمارس صلاحيات الجات، ومن أهم الأهداف المعلنة التي سعت إليها منظمة التجارة العالمية: ما يأتي^(٣):

- ١- رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء.
- ٢- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- ٣- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- ٤- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.

(١) خطاب، كمال. رؤية إسلامية نحو العولمة مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن ٢٠٠٤م، عدد ٣٥، ص ٩١-١٣٧. شافعي، محمد زكي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م، ط ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) شبانة، أمينة زكي. أثر تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات على الاقتصاد المصري مؤتمراً اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، القاهرة ٤/٢٤٨.

(٣) قنديل، علاء الدين كمال. أليات واقتصاديات الدول العربية، مؤتمراً اتفاقية الجات. المصدر السابق، ص ٢٩٧.

٥- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

٦- إقرار المفاوضات أساساً لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

وبشكل عام فإن المنظمة تهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم التبادل التجاري الدولي بما يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية، والتحرير الكامل للتجارة بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية^(١).

فهل حققت المنظمة هذه الأهداف أو بعضاً منها خلال السنوات العشر الماضية؟ هذا ما سوف يتم تقييمه في الفقرات التالية:

وظائف المنظمة^(٢):

تمثل منظمة التجارة العالمية حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، وبناءً على ذلك فهي تقوم بوظائف وممارسات أشبه بممارسة الحكومات، ومن ذلك:

١. تقوم المنظمة بمهمة التفتيش في كافة الدول؛ من أجل ضمان حرية التجارة، ومحاربة السياسات الحمائية.

٢. الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية إشرافاً كاملاً، في مجالات: حقوق الملكية الفكرية، الخدمات، الاستثمار.

٣. التخطيط لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، بصفة دورية.

٤. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

(١) راشد، معتمد. اتفاقيات الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية بعد جولة الأوروغواي، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec17.doc_cvt.htm

٥. الإشراف على فض المنازعات الدولية في تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية، وتسوية تلك المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك. وقد حُوِّلت المنظمة صلاحية واسعة في تسويتها.

أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية^(١):

تقوم منظمة التجارة على المبادئ نفسها التي أسست عليها اتفاقية الجات، غير أنها تخالف هذه المبادئ في الكثير من التطبيقات، وهذه المبادئ هي:

(١) مبدأ التجارة العادلة: يجب أن تسود أسس الكفاءة النوعية والسعرية، ليس من العدالة السماح بالإغراق وزيادة فقر الشعوب.

(٢) مبدأ الشفافية: وذلك بأن تتعهد الدول بتوفير المعلومات الكاملة عن كل ما يتعلق بالتجارة، والسماح بإنشاء مراكز معلومات للغرض نفسه، كما تتعهد بتفضيل الرسوم الجمركية، وعذها الوسيلة الوحيدة للحماية: فلا يسمح بالقيود الكمية على التجارة إلا في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

(٣) مبدأ المعاملة الوطنية: وذلك بمعاملة السلع المستوردة كما تعامل السلع المنتجة محلياً.

(٤) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: تمنح الدول الأعضاء بعضها لبعض معاملة لا تقل عما تمنحه لأي دولة أخرى .

(٥) مبدأ المفاوضات التجارية: ويقتضي هذا المبدأ ضرورة اللجوء إلى المفاوضات بوصفها وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي.

ومن أهم ما اشتملت عليه الاتفاقيات الممهدة لظهور منظمة التجارة العالمية^(٢):

١- التعريفات والكووتا: وذلك بخفض التعريفات الجمركية على البضائع المصنعة، والإلغاء التام للتعريفات بين البلدان الصناعية الكبرى على (الصناعات الطبية، الآلات الزراعية، آلات البناء...).

(١) علاء الدين كمال. مرجع سابق، ص ٢٩٦-٣٠١.

(٢) راشد، معتصم. المرجع السابق، ص ١٦٤-١٧٧.

٢- الزراعة: تسمح اتفاقية الزراعة للمجموعة الأوروبية بزيادة دخلها الزراعي نحو ٣٠ مليار دولار، وستقوم اليابان وحدها باستيراد ما يعادل ٢٢ مليار دولار من المنتجات الزراعية؛ وذلك من خلال استمرار الدعم لمزارعي الشمال على حساب المزارعين في العالم الثالث؛ وهذا ما يؤدي إلى الإغراق والقضاء على الزراعة في العالم الثالث.

٣- المنسوجات: إلغاء الاتفاقية المعمول بها منذ ٢٠ سنة، والتي كانت تحدد الكوتا لاستيراد المنسوجات من الدول الفقيرة، وستحقق أمريكا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أكبر فائدة من الإلغاء، وهذه الاتفاقية تمثل إعلان حرب على صناعة المنسوجات في العالم الثالث، وهو ما حصل بالفعل؛ حيث أقفلت كثير من مصانع المنسوجات في دول العالم الثالث.

٤- الملكية الفكرية: وتشمل حقوق الطبع والنقل والاختراع التي تدخل للمرة الأولى تحت مظلة الجات، وهذه البنود تمنح الدول المتقدمة سلاحاً ضد كل أنواع السرقة التجارية، وفي الوقت نفسه تعطيها حق الاحتكار، والتحكم بالسعر، وعدم السماح بنقل التكنولوجيا، ورفع أسعار الأدوية، وعدم السماح بإنتاج الأدوية البديلة.. مما يؤدي إلى حرب وبائية على العالم الثالث.

٥- الخدمات: وتشمل الخدمات المصرفية، والتأمينات، والأمن، والاستشارات، والمحاماة.. إلخ، وتشغل هذه القطاعات ٢٥٪ من صادرات المجموعة الأوروبية، وسوف تؤدي اتفاقية الخدمات إلى القضاء على قطاع الخدمات في دول العالم الثالث، حيث ستتضرر القطاعات الوطنية بشكل كبير بسبب عدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية.

٦- مواضيع أخرى: دعم صناعة الطائرات المدنية، الإنتاج الصوتي والمرئي، الأفلام السينمائية والتلفزيونية، الملاحة الجوية.

ويمكن القول: إنه لم يسبق أن اشتملت اتفاقية تجارية على ما اشتملت عليه اتفاقية الجات بعد جولة الأورغواي، التي تشرف عليها الآن منظمة التجارة العالمية، فكان هذه المنظمة لا تريد أن تترك سلعة أو خدمة أو نشاطاً على وجه الأرض دون أن تتدخل فيه أو يكون لها جزء من

الأرباح والعوائد المتحققة منه؛ فالاتفاقيات الموقعة تغطي تقريباً كل شيء، من دبابيس الورق وحتى الطائرات^(١)، وقد ضمت الاتفاقيات -لأول مرة- صناعة الطائرات، والمصارف، ومستلزمات الكمبيوتر، وهذه القطاعات تمثل الجزء الأكبر من حجم التجارة العالمية التي تزيد عن عشرة تريليون دولار سنوياً.

جولات المفاوضات الممهدة لظهور المنظمة :

عقدت الدول الأعضاء ثمان جولات منذ ١٩٤٧ وحتى ١٩٩٤ م هي^(٢):

١. جولة جنيف (سويسرا) ١٩٤٧ م.
٢. جولة أنيسي (فرنسا) ١٩٤٩ م.
٣. جولة توركواي (إنجلترا) ١٩٥٠-١٩٥١ م.
٤. جولة جنيف (سويسرا) ١٩٥٢-١٩٥٦ م.
٥. جولة ديلون ١٩٥٩-١٩٦٢ م.
- وقد تركزت الجولات الخمس الأولى على قضايا تخفيض الرسوم الجمركية الخاصة بمنتجات الصناعات التحويلية.
٦. جولة كيندي ١٩٦٣-١٩٦٧ م: تم تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة تقرب من ٣٠٪، كما تمت صياغة مبادئ لمكافحة الإغراق.
٧. جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩ م: بدأت جولة طوكيو عام ١٩٧٣ م بحضور ممثلي ٩٩ دولة، واستمرت ست سنوات بهدف تنشيط التجارة الدولية. ومن أهم نتائج هذه الجولة في مجال تقنين استخدام العوائق التجارية: إمكانية استخدام الإعانات والرسوم التعويضية في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدول الأخرى. وفي مجال التقييم الجمركي: استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك. وفي مجال المعايير القياسية الأمنية والصحية والبيئية: تم

(١) السلعة الوحيدة التي لا تخضع لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي النفط، ومن الواضح أن الولايات المتحدة قد بذلت أقصى ما لديها من طاقات للسيطرة على النفط في العالم، وهي لا تسمح لأحد بمنافستها عليه.

(٢) كمال، علاء. ألجأت ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ١٩٩٦ م، طبعة ثانية، ص ٢٩-٣٠.

الاتفاق في جولة طوكيو على استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية . وفي مجال المشتريات الحكومية: فقد حددت طريقة طرح المناقصات الحكومية دولياً.

٨. جولة الأوروغواي ١٩٨٦-١٩٩٣ م: وتعد أهم الجولات التفاوضية على الإطلاق؛ حيث تم الاتفاق فيها لأول مرة على الخدمات، والملكية الفكرية، وكذلك السلع الزراعية، كما أدت هذه الجولة إلى عدم تجزئة الاتفاقات؛ وذلك على أساس قبول كل الاتفاقات أو رفضها. وقد بدأت هذه الجولة بممثلي ١٠٧ دولة، وانتهت بتوقيع ١١٧ دولة عليها في مراكش عام ١٩٩٤ م، كما شهدت هذه الجولة الإعلان عن ظهور منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٥ م.

تقييم أهداف المنظمة:

تبدو الأهداف المعلنة، والأسباب المنمقة وراء الجات وظهور المنظمة في غاية الروعة والجمال والسعي نحو تحقيق العدالة والمصلحة للبشرية، غير أن النظر الدقيق في بنود الاتفاقية وأهدافها وأحوال نشأتها يوضح أن الأمر كله يقوم على خدمة مصالح الدول المتقدمة؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال مناقشة بسيطة للأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية، وذلك في الفقرات التالية:

إن الهدف الأول للمنظمة هو رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء، وإن التامل في حال معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة يجد أن المستوى المعيشي في تدهور وتراجع^(١)، وهذا يعني أن رفع المستوى المعيشي لم يتحقق لجميع الدول الأعضاء، وإنما تحقق للأغنياء فقط، وهنا تصدق التسمية التي يطلقونها على المنظمة بأنها نادي الأغنياء.

إن رفع المستوى المعيشي للشعوب يكون بإتاحة فرص العمل لها، وتوفير المواد الأساسية، والرعاية الصحية والاجتماعية، ولا يكون بمزاحمة الفقراء أقواتهم ودواءهم، ورفع أسعار المواد الأساسية، وخفض الإنفاق الحكومي، ورفع الدعم عن السلع الأساسية.

(١) من خلال مراجعة سريعة لتقارير البنك الدولي أو التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ م نجد أن المستوى المعيشي في معظم الدول الإسلامية في تراجع، ويظهر ذلك من خلال الانخفاض المستمر في الدخول الحقيقية، وانخفاض الإنفاق على التعليم، والرعاية الصحية، وزيادة الإنفاق العسكري، والمديونية.

وربما كانوا يقصدون رفع المستوى المعيشي لحكومات الدول الأعضاء، أو للمتفذين في هذه الحكومات الذين يمكنون الشركات الكبرى من السيطرة على موارد البلاد وثرواتها بما يزيد من أعداد الفقراء والمحرومين.. وفي الوقت نفسه يزيد من أعداد المترفين والفاستدين.

وكذلك يمكن القول في الهدف الثاني؛ فالاستخدام الأمثل للموارد ليس هو الذي يحقق أقصى ربح للشركات الأجنبية، وإنما هو الذي يحقق أكبر معدل من عدالة التوزيع قبل كفاءة الاستخدام.

أما سهولة الوصول إلى الأسواق والمواد الأولية فهو يخدم مصالح الدول المتقدمة التي تلهث وراء المواد الأولية والأسواق الجديدة .

أما موضوع إقرار المفاوضات بوصفها أدوات حل للتزاعات أو توفير منتدى للدول لمناقشة الاختلافات، وتكون مشاركة الأشخاص من خلال حكوماتهم^(١) - فيمكن الرد عليه كما يأتي:

إن مبدأ التفاوض يكون مفيداً وعادلاً عندما يكون بين متكافئين في الحجة أو الأحوال المحيطة، أما إذا كان بين قوي وضعيف، أو بين غني وفقير، أو سجان ومسجون: فإنه لن يكون نافعاً أو عادلاً.. وهذا هو حال المفاوضات أو مناقشة الاختلافات في ظل منظمة التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى يبدو أن مبدأ المفاوضات من الأساليب العصرية الحديثة التي تمكن الأقوياء وأصحاب النفوذ من تثبيت آرائهم ومواقفهم، وانتزاع ما يرغبون به، واستغلال من يقف أمامهم؛ من أجل تحقيق مصالحهم، واستمرار هيمنتهم على الشعوب.

أما موضوع مشاركة الأشخاص من خلال حكوماتهم فيمكن أن يكون نافعاً عندما تكون الحكومات ديمقراطية منتخبة ممثلة للشعوب؛ أما في ظل الأوضاع المعاصرة فإن معظم حكومات دول العالم الثالث هي حكومات غير ديمقراطية؛ ومن ثم فإنها لن تمثل سوى مصالحها، وستكون الشعوب والمؤسسات المدنية هي الخاسر الأكبر.. وهذا ما يحدث في ظل المنظمة.

(١) انظر الموقع العربي لمنظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

ومن جهة أخرى فمما يؤخذ على مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع الدول النامية: أنها مفاوضات يغيب عنها الأطراف الحقيقيون؛ فهي مفاوضات تخص التجار ورجال الأعمال، غير أن هؤلاء لا حضور لهم؛ فالحكومات تتفاوض عنهم.

المبحث الثاني: الآثار السلبية والإيجابية لأهم الاتفاقيات التجارية

نظراً للاتساع الكبير لحجم الاتفاقيات - فهناك أكثر من ٢٨ اتفاقية^(١) - فسوف نركز هنا على ثلاث اتفاقيات تعدّ من أهم الاتفاقيات التجارية العالمية، وسوف ننظر في الآثار السلبية والإيجابية لهذه الاتفاقيات الجديدة، وهي: اتفاقية الخدمات، واتفاقية حماية الملكية الفكرية، واتفاقية الزراعة، وذلك في الفقرات التالية:

آثار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) :

من أبرز الآثار الناجمة عن هذه الاتفاقية: ما يلي^(٢):

أ. ارتفاع تكلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية: نتيجة لرفع مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية ومعاييرها، ولا سيما في قطاعات: الأدوية، والكيماويات الزراعية والكتب والمنتجات الثقافية، وغيرها من المنتجات.

ب. التشريعات الجديدة: تفرض الاتفاقية أعباءً تشريعية جديدة على الدول التي تفتقر إلى تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية، أو تلك التي لا تتماشى تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية؛ مما يتطلب استحداث تشريعات جديدة، وإبلاغها إلى منظمة التجارة العالمية. وتراجع تلك

(١) من أبرز هذه الاتفاقيات: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS). الاتفاقية حول الزراعة (AoA). الاتفاقية حول تطبيق معايير الصرف الصحي والـ Phytosanitary (SPM). الاتفاقية حول الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) - الاتفاقية حول شروط الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMs). اتفاقية مناهضة الإغراق - الاتفاقية حول صناعة النسيج والملابس. الاتفاقية حول تنفيذ المادة السابعة من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤م (القيمة الجمركية). الاتفاقية حول التفتيش ما قبل الشحن... الاتفاقية حول الضمانات ضد المخاطر - اتفاقية التجارة في الطيران المدني. اتفاقية التوريدات الحكومية. اتفاقية منتجات الألبان الدولية. اتفاقية لحوم الأبقار الدولية... إلخ.

(٢) www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec17.doc_cvt.htm

التشريعات الوطنية في إطار مجلس حقوق الملكية الفكرية في المنظمة، الذي يتولى الإشراف على سير عمل الاتفاقية.

ج. التبعات المالية والإدارية: تتمثل الأعباء المالية والإدارية، في ضرورة تأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية، مثل: مكاتب براءات الاختراع، ومكاتب التسجيل التجاري؛ لمواجهة الالتزامات الجديدة؛ إضافة إلى ضرورة التأهيل والتدريب للقائمين على إنفاذ أحكام الاتفاقية في تلك الأجهزة، بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة... ويترتب على ذلك مزيد من الأعباء المالية والإدارية والمؤسسية.

د. ارتفاع نفقة التكنولوجيا: ستؤدي الاتفاقية إلى ارتفاع نفقة التكنولوجيا الوافدة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولا سيما إذا لجأ أصحاب الملكية الفكرية إلى المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا، أو التعسف في استخدام تلك الحقوق، فهذه الاتفاقية سمحت بالاحتكار وأعطت الشركات السلطة التقديرية في الموافقة على بيع التكنولوجيا والمعرفة على أسس تجارية.

ولا يخفى أن بعض الآثار السابقة هي آثار سلبية على الدول النامية، مثل ارتفاع نفقة التكنولوجيا، ولكنها إيجابية بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي ستزداد أرباحها بشكل كبير، ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية لا تخلو من آثار إيجابية على الجميع، مثل: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز الإبداع والابتكار، وحماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية.. إلخ. وتبدو آثار اتفاقية الملكية الفكرية واضحة بشكل كبير عندما ننظر في آثارها على المنتجات الدوائية والغذائية بشكل خاص.

آثار الاتفاقية على المنتجات الدوائية والغذائية:

في المادة (٢٧) والمادة (٣٤) من اتفاقية الملكية الفكرية^(١) جاء الحديث عن حماية براءات الاختراعات، وقد كان قانون براءة الاختراع القديم ينص على عدم السماح بإسباغ الحماية على اختراع المنتجات التي ترتبط بصحة الإنسان والحيوان وغذائهما، ولكن هذه الاتفاقية جاءت لتحمي طرق الإنتاج الجديدة بالنسبة للمنتجات المعروفة؛ ومعنى ذلك: أن هذه الاتفاقية تحرم الاجتهاد والبحث والتطوير لصناعة نفس المنتجات.. ولو كانت الطريقة الجديدة أيسر

(١) عبد المحسن، ماهر. "الجاء وحقوق الملكية الفكرية" مؤتمر أثر اتفاقية الجات.. المرجع السابق، ٢/ ٦٧٠.

وأفضل وأكثر تطوراً أو أقل كلفة؛ وبذلك فإن هذه الاتفاقية تفرض احتكاراً خطيراً على المنتجات الدوائية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية.

وقد واجهت الدول النامية ارتفاعاً خطيراً في كلفة استيراد الأدوية المحمية ببراءات الاختراع، وعلى سبيل المثال: واجهت كل من البرازيل وجنوب إفريقيا إجراءات قاسية من قبل شركات الأدوية المتعددة الجنسية لمنعها من الاستيراد الموازي أو الإنتاج المحلي للأدوية الخاصة بمرض الإيدز، وما زال النزاع قائماً بين حكومتي الولايات المتحدة والبرازيل حول الموضوع نفسه^(١).

وعلى مستوى الدول العربية تعدّ صناعة الدواء هي الأكثر تضرراً؛ حيث تستهلك المنطقة العربية ما قيمته أكثر من أربعة مليارات دولار من الأدوية ينتجها ١٨٥ مصنعاً، يتوقع لها أن تتوقف فور الشروع بتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية وشروط براءات الاختراع، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في أسعار المنتجات الدوائية التي لا يستطيع المستهلك العربي احتمالها.^(٢)

ويتوقع الخبراء ارتفاع أسعار الدواء بعد تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية؛ لأن هذه الاتفاقية تعطي لمالك البراءة والاختراع قوة احتكار مطلقة، تشمل كافة أشكال السلع والمنتجات؛ مما سيرفع أسعار المنتجات في الدول الإسلامية، ويزيد فاتورة الاستيراد، ويضغط على الأرصد والاحتياطيات من العملات الأجنبية، ويزيد من المديونية. ومن جهة أخرى فإن الاتفاقية تسمح لشركات الأدوية العالمية بالتخلص من إنتاجها من الأدوية القديمة.

آثار اتفاقية الخدمات (GATS):

تعدّ اتفاقية التجارة في الخدمات من أهم نتائج جولة الأورغواي، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وذلك في ضوء التنامي السريع لقطاع الخدمات في الدول الصناعية الذي يشمل التأمين والبنوك والنقل والسياحة.. إلخ، والذي أصبح يمثل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي.^(٣)

(١) اللقمانى، سمير. "منظمة التجارة العالمية، الرياض"، ٢٠٠٤م، ص ٩٢.

(٢) www.albayan.co.ac/albayan/1998/08

(٣) شبانة، أمينة زكي. أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٦م، ج ٤/ ٢٥٦-٢٦٣.

وقد كانت الولايات المتحدة -بوصفها أكبر مصدر للخدمات- وراء طلب إدخال الخدمات في مفاوضات جولة الأوروغواي؛ حيث شجعت الدول التي تلغي الحواجز الجمركية على تجارتها من الخدمات بإعطائها مزايا تفضيلية مقارنة بالدول الأخرى.

ومن مستلزمات اتفاقية الخدمات تعهد الدول بتطبيق مبدأ النفاذ إلى الأسواق، ومبدأ المعاملة الوطنية؛ بمعنى أن يمنح كل مقدمي الخدمات معاملة متساوية لتلك الممنوحة للخدمات الوطنية المماثلة.

وقد انقسم المحللون في تقييم آثار اتفاقية الخدمات على الدول النامية إلى فريقين:

الأول: يرى أنها تتيح للشركات العملاقة، المتعددة الجنسيات، القضاء على صناعة الخدمات في الدول النامية، والمتمثلة في البنوك، والمقاولات، والاستشارات الهندسية، وغيرها.

أما الفريق الثاني: فيعارض هذا الرأي، ويقول: إنها لا تتضمن التزامات بحجفة بالدول الأعضاء في المنظمة، فالاتفاقية لا تلزم أيًا من دولها بالسماح لمقدم الخدمة الأجنبية بممارسة أداء الخدمة في إقليمها، إلا إذا ارتضت هي ذلك. كما أنها لا تفرض مبدأ المعاملة الوطنية، أي: المساواة بين الأجنبي والوطني، ولا تفرض حق النفاذ إلى أسواق البلدان الأعضاء، إلا في الحدود والشروط التي ترضيها⁽¹⁾.

ومع ذلك فقد وجدنا في التطبيق معارضة الدول المتقدمة للتحفظات التي تبديها بعض الدول النامية؛ ففي مؤتمر كانكون في المكسيك ٢٠٠٣م شن الوفد الأمريكي هجوماً حاداً على موقف البلدان النامية، وتوعدهم بالعقوبات الاقتصادية، فقال (روبرت زوئليك) الممثل التجاري الأمريكي: 'إن أولئك الذين عارضوا الولايات المتحدة سوف يحال بينهم وبين الدخول إلى الأسواق الأمريكية'.

بينما قال السناتور الأمريكي (تشارلس جراسلي): 'سوف أستخدم موقعي بوصفي رئيساً للجنة المالية في مجلس الشيوخ في ملاحقة البلدان التي أدت وظيفة هدامة في كانكون'.

(1) www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec1

وفي مؤتمر الدوحة طالب الوفد الأمريكي برفض الإشارات في مسودة الإعلان الختامي الخاصة بمنع الإغراق، وكذلك طالبوا بحتمية سيادة القوانين الأمريكية، وعدم التزام الولايات المتحدة بأي التزامات تخالف القوانين الأمريكية^(١).

وهكذا، نرى أن الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان تحاول مراجعة اتفاقية الخدمات حتى يمكن استخدامها في إسقاط أي تشريع يحكم الخدمات أو يؤثر فيها، ولو كان في أمور مثل مواعيد فتح المحلات، أو ارتفاع المباني الجديدة وأماكنها، وعلى نحو خاص أصبحت الخدمات العامة مهددة -بسبب الجائس: خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي -مثلاً- كل هذه الخدمات تتحول لتصبح تحت سيطرة القطاع التجاري نتيجة لخصخصتها، وإعادة الإصلاح الهيكلي، والتخفيضات الحادثة للإنفاق العام^(٢).

آثار اتفاقية الزراعة:

تعدّ آثار منظمة التجارة العالمية على الزراعة من أخطر الآثار؛ نظراً لأن الطعام ليس سلعة عادية كالسيارات والحواسيب الشخصية، وإنما هو سلعة استراتيجية لا يمكن المساومة عليها. ومع ذلك، فقد رأينا اتفاقية الزراعة، من خلال المادة ٢٠، وكذلك منظمة التجارة العالمية، وفي مؤتمراتها الوزارية المتكررة في سياتل، والدوحة، وكأنكون- تطالب دول العالم الثالث بإزالة قيود الاستيراد، وخفض التعريفات الجمركية بطريقة متزايدة، بينما تقوم هي بتقديم دعمها المالي للمزارعين في أوروبا وأمريكا، من أجل المحافظة على أسعار تصديرية متدنية؛ وهي بذلك تدعم الإغراق بشكل مستمر..

والدليل على ذلك: ما أورده تقرير صادر من المعهد الدولي للسياسات الزراعية والتجارية، جاء فيه أن مستوى الإغراق في أربع سلع كبرى للولايات المتحدة، قد ازداد منذ ١٩٩٥م عندما بدأت منظمة التجارة العالمية تنفيذ سلطتها، على الرغم من أن هدف المنظمة المعلن هو تقليل الممارسات المشوهة في التجارة؛ فبينما كانت التكلفة الكاملة للقمح في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١م هي ٦,٢٤ دولار للإردب، فأسعار التصدير هي ٣,٥ دولار للإردب. وبالنسبة لفول

(١) عبد الحميد، عبد المطلب. آليات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار

الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٤١٩.

(2) <http://www.kefaya.org/05znet/050420sarahsixton.htm>

الصويا: التكلفة الكاملة كانت ٦,٩٨ دولار للإردب، بينما أسعار التصدير هي ٤,٩٣ دولار للإردب. وبالنسبة للذرة: التكلفة الكاملة كانت ٣,٤٧ دولار للإردب، بينما أسعار التصدير هي ٢,٢٨ دولار للإردب، بإغراق قدره ٥٧٪. وكان إنتاج الأرز يتكلف ١٨,٦٦ دولار للإردب، وكان الإردب، يباع دولياً بـ ١٤,٥٥ دولار.

ومنذ عام ١٩٩٥م حتى ٢٠٠١ قفز الإغراق من ٢٣٪ إلى ٤٤٪ في حالة القمح، ومن ٩٪ إلى ٢٩٪ لفول الصويا، ومن ١١٪ إلى ٣٣٪ للذرة، ومن ١٧٪ إلى ٥٧٪ في حالة القطن.

إن سياسة الإغراق هذه كلفت الفلاحين الهنود -على سبيل المثال- أكثر من ٢٦ بليون دولار في صور انخفاض الدخل وتزايد للفقر، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن عدداً كبيراً من الفلاحين أقدموا على الانتحار تحت الضغوط الوحشية وغير العادلة من المسعّرين وأصحاب الأسواق الظالمية، ولم يكن مجرد عمل رمزي انتحار الفلاح الكوري كي في كانكون من أجل توضيح حقيقة أن الـ WTO تقتل الفلاحين^(١).

ومن أجل ذلك فقد أصرت مجموعة البلدان الأفروآسيوية -ومنها البلاد الأشد فقراً- على طرح قضية إلغاء الدعم الذي تقدمه حكومات البلدان الغنية لمزارعيها، والذي يتجاوز ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. كما رأت في المطلب الأوروبي الياباني مجرد مناورة لتجنب تناول قضايا الزراعة؛ باعتبار أن القضايا المشار إليها سبق مناقشتها في اجتماع سنغافورة عام ١٩٩٦م، وهي لا تعكس إلا مصالح الشركات الكبرى العابرة للقوميات. بينما رأى فريق آخر من الخبراء في الدول النامية -مثل المفكر المصري سمير أمين- أن لمزارعي الشمال الحق في الدعم، كما أن لمزارعي الجنوب الحق في الحماية؛ فالمطالبة برفع الدعم التدريجي عن الزراعة في الدول الغربية سوف يرفع الأسعار العالمية للأغذية بشكل لا يمكن احتماله، في الوقت الذي تلتزم فيه جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية برفع الحواجز والقيود عن المستوردات الغذائية؛ وهذا يعني عدم قدرة الدول النامية على دفع فاتورة المستوردات الغذائية.

(١) فاندانا شيفا، ٢٤ ديسمبر، ٢٠٠٣م ترجمة: أحمد زكي

www.kefaya.org/Translations/0401shiva.ht

منى، فضل علي. الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢١١-٢٣٠.

بالإضافة إلى ما تقدم ظهرت كتلة جديدة تعارض هيمنة القوى الكبرى (أمريكا، أوروبا ، اليابان) على منظمة التجارة العالمية، وهي الكتلة التي عرفت بمجموعة الـ ٢٣، تقودها البرازيل والصين والهند، وتقول: إنها تمثل أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦٣٪ من المزارعين في العالم^(١).

إن أحكام اتفاقية الزراعة تقتل المزارعين، وتقتل التنوع البيولوجي، وتقتل التوزيع العادل والمنصف، وتقتل أمن الغذاء وسلامته، من أجل مصلحة اتحاد المزارعين الأمريكيين أو الأوروبيين الذين كان لهم إسهام كبير في وضع مسودة هذه الاتفاقية.

إن مستقبل الطعام والفلاحة لا يصح أن يكتب أو يصاغ بطريقة غير ديمقراطية لمصلحة الأغنياء والمترفين على حساب الفقراء المحرومين^(٢).

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية والدول الإسلامية

تمثل الدول النامية أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتشكل الدول الإسلامية أكثر من ثلثي الدول النامية، وقد انضم عدد كبير من الدول العربية والإسلامية إلى المنظمة في فترات متفاوتة، وكانت المملكة العربية السعودية من أحدث الدول انضماماً، وشكلت الدولة رقم (١٤٩) في المنظمة^(٣)، فهل حققت الدول الإسلامية مكاسب أو تجنبت خسائر نتيجة هذا الانضمام؟ وكيف لها زيادة قوتها التفاوضية في المنظمة؟ وما الرؤية الإسلامية لمنظمة التجارة العالمية وآلياتها؟ هذا ما سوف يتم بحثه في الفقرات الآتية:

الأرباح والخسائر:

توقع الخبراء زيادة تجارة السلع العالمية بنسبة تصل إلى ١٢٪، وزيادة دخل العالم بين ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار، أي أكثر من ١٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي؛ وذلك بسبب خفض الرسوم الجمركية في العالم ٣٪، وإلغاء الكثير من الحواجز غير الجمركية.

(١) خالد الفيشاوي: <http://www.kefaya.org/reports/0309feesh.htm> ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٣ م.

(٢) فاندانا شيفافا ٢٤ ديسمبر، ٢٠٠٣ م ترجمة. أحمد زكسي

www.kefaya.org/Translations/0401shiva.html

(٣) محمد بن علي المسلم وأخيراً دخلنا نادي التجارة الدولي:

[www.aleqt.com/news.php?do=show&id/\(wto\)](http://www.aleqt.com/news.php?do=show&id/(wto))

وتوقعوا أن يكون توزيع الأرباح كالاتي^(١): الاتحاد الأوروبي: ٨٠ مليار دولار سنوياً، الولايات المتحدة: ٣٦ مليار دولار، اليابان: ٢٧ مليار دولار.

كما أشارت التوقعات إلى أن الدول النامية -ومنها الدول الإسلامية- سوف تكون هي الضحية التي ستلحقها خسائر باهظة نتيجة إزالة القيود الجمركية وفتح الأسواق لسلع الدول الصناعية، وسوف ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في العالم بنسبة من ١٠٪ - ٢٥٪، كما أن تحرير التجارة في مجال الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى أن تقدم البنوك الأجنبية خدماتها في السوق المحلي، وهذا يؤدي إلى خسائر فادحة تلحق القطاع المصرفي كما تلحق الاقتصاد الوطني بالكامل.

وهذا ما حصل بالفعل فما زالت الدول النامية تزداد فقراً، والدول الغنية تزداد غنى وهيمنة، ولكن من جهة أخرى، لماذا تحرص الدول النامية -ومنها الإسلامية- على الدخول في منظمة التجارة العالمية ما دام الدخول فيها ليس إجبارياً؟ إن الإجابة تنحصر في النقاط التالية:

١- بما أن ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية يخص الدول المتقدمة، فمعنى ذلك: أن عدم الانضمام إلى المنظمة معناه حرمان الدول الإسلامية من التعامل مع ٨٠٪ من تجارة العالم.

٢- إن الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة ينحصرها ١٢٪ من تجارة العالم، وهذا يعني أن عدم التوقيع على الاتفاقية سوف يحرم صاحبه من التعامل مع ٩٢٪ من تجارة العالم.

٣- إن عدم التوقيع سوف يحرم الدول من دخول منظمة التجارة العالمية، ومن ثم سوف تحرم هذه الدول من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

في ظل هذه الأمور تحرص الدول النامية -ومنها الإسلامية- على الدخول في هذه المنظمة، ومع ذلك فإنه ليس هناك ما يمنع هذه الدول من تكوين تكتلات اقتصادية؛ لتكون لها قوة تفاوضية كبرى يحسب لها حساب كبير عند اتخاذ القرارات، وتوزيع المغام والخسائر.

إن عملية الانضمام إلى المنظمة لا بد أن تسبقها إجراءات وخطوات كبيرة في مجال الاعتماد على النفس، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الكفاءة والعدالة، وتفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالمنتجات الجديدة والخدمات.. إلخ؛ حتى يمكن للدول الإسلامية زيادة قوتها التفاوضية، وفرض بعض خصوصياتها العقدية والشرعية والديمقراطية.. إلخ.

(١) علاء الدين كمال، المرجع السابق، ٣٣٢-٣٥٠.

زيادة القوة التفاوضية:

إن الاتفاقية لا تمنع قيام التكتلات الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي، ومن هنا فإن على الدول الإسلامية إذا ما أرادت تجنب أكبر حجم من الأضرار، أن تتكامل اقتصادياً وأن تسعى للوصول إلى السوق الإسلامية المشتركة.

جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: 'لا تحول بنود الاتفاقية دون دخول أعضائها في اتفاق لإنشاء تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه بشرط... إخطار مجلس التجارة في الخدمات به^(١).

ومن هنا فإن على الدول الإسلامية أن تفتتح هذه الفرصة من أجل زيادة التبادل التجاري بينها بما يؤدي في النهاية إلى وجود سوق إسلامية مشتركة تزيد من قوتها التفاوضية والتنافسية على مستوى العالم.

لقد أدركت الدول الأوروبية أهمية التكتلات الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة؛ فسعت لتحقيق ذلك منذ عشرات السنين إلى أن وصلت اليوم إلى سوق أوروبية واحدة وعملة واحدة، وأزيلت الحواجز والقيود والحدود بين الدول الأوروبية بشكل نهائي؛ مما مكّنها من المنافسة الدولية، وزيادة قوتها التفاوضية أمام الولايات المتحدة واليابان وغيرهما من الدول.

إن الأسباب التي تعيق عملية إيجاد تكتلات عربية إسلامية تكمن في تعارض الأنظمة الاقتصادية المطبقة، وضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية، إضافة للخلافات السياسية، وفي ظل هذه الظروف المستعصية لا بد من العمل على إيجاد آليات لتكوين مؤسسات مستقلة مهنية من خلال جامعة الدول العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل تطوير التكامل الاقتصادي الإسلامي، وتنمية التجارة البينية بعيداً عن الخلافات السياسية^(٢).

(١) مراد، عبد الفتاح. شرح اتفاقيات الجات، دار الكتب، القاهرة، د ت ص ٣٤٨.

(٢) اللقمانى، سمير. منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص ١٨٦.

المحافظة على الثوابت والأصول (التجربة السعودية):

انضمت معظم الدول الإسلامية إلى المنظمة في فترات متفاوتة، وقد كانت السعودية أحدث الدول الإسلامية انضماماً إلى المنظمة، وقد استغرقت عملية انضمام السعودية إلى المنظمة عشر سنوات، كانت مليئة بالمفاوضات والاجتماعات واللقاءات في دول عديدة.

وقد استطاعت السعودية أن تحتفظ ببعض الخصوصية عندما أصرت على منع استيراد السلع المحرمة -رغم الضغوط الدولية الراضية لمبدأ الحلال والحرام- كما تمكنت السعودية من الثبات على رفض التعامل التجاري مع دولة العدو الصهيوني.

إلا أن الدخول في منظمة التجارة العالمية يعني أن تنقيد الدول الإسلامية بمبادئها وشروطها، ولا تخرج عنها إلا في حدود ما تسمح به الاتفاقيات الموقعة؛ ولذلك لا بد أن تقوم الدول الإسلامية بتطوير تشريعاتها وقوانينها بما يتلاءم مع بنود اتفاقيات المنظمة؛ مثل اتفاقية الملكية الفكرية، والخدمات والزراعة، وقد رأينا سابقاً -أن هذه الاتفاقيات كانت لمصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية..

وقد أظهرت بعض الدراسات أن انضمام السعودية للمنظمة سيؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد خلال السنوات الثلاث الأولى؛ حيث ستخفص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات نمو العمالة، وحجم الاستهلاك وسوف ترتفع معدلات التضخم. أما على مستوى القطاعات: فسوف يكسب قطاع البتروكيماويات على عكس معظم القطاعات الأخرى، وسوف يكون القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً^(١).

في حين رأت دراسات أخرى أن عدم الانضمام سيؤدي لنتائج أكثر ضرراً، ومن ثم فإنه لا بد قبل الانضمام من زيادة الجاهزية التي تمكن من تلافي أخطار الانضمام وعدمه.

رؤية إسلامية لمنظمة التجارة العالمية:

الأصل في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية الحرية، ما دام المسلمون ملتزمين بأخلاقيات الإسلام وقيمه التي تأمر بالعدل والإحسان، وتنهى عن الفحشاء والمنكر؛ ولذلك رفض النبي -صلى الله عليه وسلم- التسعير، عندما جاءه الصحابة يشكون متذمرين ويقولون:

(١) اللقمانى، سمير. 'منظمة التجارة العالمية'، المرجع السابق، ص ١٧٦.

يا رسول الله! سَعَرْنَا، فقال: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، وإنني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال^(١).

إن حكم التسعير والتجارة على المستوى الداخلي هو نفسه على المستوى الخارجي، ولذلك لم يفرض النبي - صلى الله عليه وسلم - العشور في التجارة، بل إنه مدح التجار الذين يجلبون السلع والبضائع من بلد إلى آخر بقوله - صلى الله عليه وسلم -: أجالب مرزوق، والمحتكر ملعون^(٢)، ثم نهى عن تلقي الركبان^(٣)، زيادة في حرصه - صلى الله عليه وسلم - على حرية التجارة، وحرية السعر.

ولكن هذه الحرية وهذا الانتفاع ليسا على إطلاقيهما، فهما مقيدان بأخلاقيات الإسلام وقيمه، كما ذكرنا سابقاً؛ ومعنى ذلك أنه لا يسمح بالتجارة بالسلع المحرمة، أو الضارة، أو الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية، كما لا يسمح بالتجارة مع أعداء الإسلام والمسلمين بما يزيد في قوتهم على المسلمين، استيراداً أو تصديراً.

إن الإسلام لا يسمح باتفاقيات الإذعان التي يكون فيها أحد الطرفين قوياً والآخر ضعيفاً جداً وما تؤدي إليه هذه الاتفاقيات من ظلم واستغلال.

إن الإسلام لا يقبل أن تخضع الدول الإسلامية لاتفاقيات زراعة دولية تلحق أضرار بالمزارعين المسلمين، وتمنح المكاسب الكبيرة للمزارعين الأجانب.

إن الإسلام لا يقبل أن تخضع الدول الإسلامية لاتفاقيات حماية ملكية فكرية دولية تزيد في أسعار الدواء، وتمنع المسلمين من إنتاج أدويتهم بأنفسهم بحجة أن هناك من سبقهم إلى إنتاج مثل هذه الأدوية.

(١) رواه الترمذي في نسته من حديث أنس بن مالك، كتاب البيوع عن رسول الله، باب ما جاء في التسعير، ح (١٣١٤)، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وأبو داود (٣٤٥١) وابن ماجه (٢٢٠٠)، ومن حديث أبي هريرة: أبو داود (٣٤٥٠) ومن حديث أبي سعيد الخدري: ابن ماجه (٢٢٠١).

(٢) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. كتاب السنن، كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب، ح (٢١٥٣)، وهو حديث ضعيف.

(٣) انظر: البخاري: الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان، ح (٢١٦٢، ٢١٦٤، ٢١٦٥)، ومسلم. الجامع الصحيح ح (١٥١٥، ١٥١٨).

آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية

إن الإسلام لا يقبل أن تشترك الدول الإسلامية في اتفاقيات خدمات دولية تعمل على تسهيل تذليل العقبات للمستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المسلمين.

إن الإسلام يحث المسلمين على النهوض بأنفسهم، وأن يقوموا بحاجاتهم من خلال الاعتماد على النفس، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يسمح للمسلمين بأن يُسلموا رقابهم لأعدائهم.

إن الإسلام يحث المسلمين على تحقيق أقصى درجات القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية، كما يحثهم على تحقيق أعلى درجات الوحدة والتكامل الاقتصادي وأشكالهما.

وبما تقدم يمكن أن نقرر المبادئ التالية :

- في ظل قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨] يمكن معاملة الدول الأخرى التي لا تعادي المسلمين بالبر والعدل والإحسان، وتكون التجارة- أو الرسوم التجارية- معها بالمثل.

- أن قيام سوق إسلامية مشتركة بين الدول الإسلامية هو الحل لزيادة الكفاءة النوعية والسعرية لمنتجاتها، ولزيادة قدرتها على المنافسة، وكذلك قوتها التفاوضية في المنظمات والمحافل الدولية.. خاصة وأن منظمة التجارة العالمية لا تمنع في ذلك.

- في ظل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] يجب على المسلمين الوفاء بالالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات التي التزموا بها ما دامت في مصلحة المسلمين، وبما يتفق مع المقاصد الشرعية، أما إذا كانت اتفاقات إذعان وخضوع وهوان: فينبغي على المسلمين العمل بكل طاقاتهم للتخلص منها.

- ينبغي معاملة الحرييين -أو الدول التي تعادي المسلمين- بحذر شديد؛ بحيث تكون المعاملة بالمثل، وبما لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمسلمين بأي حال من الأحوال.

- للدول الإسلامية أن تشترك في المنظمات والهيئات الدولية التي تنظم التعاون الفني، والتبادل العلمي والاقتصادي، بشرط عدم الالتزام بأي قواعد أو معاملات تخالف عقيدة الإسلام.

الخلاصة:

• ليس هناك من شك في أن للعملة المالية التجارية إيجابيات، ولكن هذه الإيجابيات لا تكاد تذكر إلى جوار السلبيات والآثار الخطيرة التي ترافقها، كما أن هذه الإيجابيات يشعر بها الأقوياء المستفيدون من العملة.

• وقد ينال المسلمون والدول الإسلامية بعض المنافع من العملة التجارية، فيما لو صدقت النوايا وتوافرت الإرادة السياسية الصادقة؛ لإزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المنظمة، يعني إزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة، ونظراً لما يوجد بين الدول الإسلامية من قواسم مشتركة كثيرة، فإن احتمالات زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول ينبغي أن تكون كبيرة.

• غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك؛ فالدول الإسلامية ما زالت تابعة للدول الكبرى، وما زال كل منها يدور في فلك دولة من الدول الكبرى، وما زالت الشركات الكبرى المتعددة الجنسية تفرض شروطها وهيمنتها، من خلال الاحتكار والإغراق الذي تغزو به أسواق الدول الإسلامية، ومن ثم تقضي شيئاً فشيئاً على الصناعات الناشئة، والمنتجات الوطنية، وإمكانية قيام تجارة بينية بين الدول الإسلامية.

• إن المنافسة التي تتيحها منظمة التجارة العالمية بين الدول الأعضاء هي منافسة الأغنياء والفقراء، منافسة الأقوياء والضعفاء؛ فهي منافسة غير عادلة.

• إن مجرد قيام منافسة بين فريقين غير متكافئين، أحدهما قوي جداً والآخر ضعيف جداً لا يعدّ عدلاً، بل يعدّ ظلماً وقسوة واستغلالاً، وهذا هو حال الدول المتقدمة والدول الإسلامية.

• إن مشكلة العملة تكمن في الفساد الفطري، والخلل الفكري الذي تقوم عليه مؤسسات العملة المادية، وكذلك الهيمنة والغطرسة الناجمة عن الزهو والغرور المصاحب للتفوق والفوز، وقد تكون ناجمة عن حسد وحقد موروث من الحروب الصليبية أو العنصرية الصهيونية، وهذا حال الكثير من المفكرين والمخططين والسياسيين في العالم اليوم.. وهؤلاء يستندون إلى أطروحات عنصرية هدامة، مثل أطروحات (فوكوياما) في نهاية التاريخ، و(هنتجتون) في صدام الحضارات، وغيرهما.

• يجب على هؤلاء أن يعلموا أن التاريخ لا يقف عند أحد، وأن سنن الله ماضية، وأن حركة التغيير قادمة، ومن ثم فإن مظاهر الخطر التي تهدد الدول الغربية كبيرة، وكثير من المثقفين الغربيين يطلقون صيحات الخطر والتحذير.

إن المنظمات الدولية التي تمكن الشركات الكبرى من استغلال الشعوب الفقيرة أصلاً؛ فتزيد من بؤسها وشقائها: إنما هي معاول هدم في صرح البناء الإنساني الحضاري، تعمل عاجلاً أم آجلاً على انهيار هذا البناء على رؤوس الظلمة والمرايين والمحتكرين العالميين.

يجب على المسلمين أن يعرفوا مهمتهم الحضارية والإنسانية، وأن يتمسكوا بثوابتهم، مهما كانت حالة الظلم العالمي. إن على المسلمين مهمة عظيمة تتمثل في توصيل الهداية والرحمة للعالمين، وتوفير الرعاية والعناية للبشرية؛ من خلال قيم العدالة، والكفاءة والإحسان، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغى، وهذه مهمة تتطلب من المسلمين رصيلاً هائلاً من الصبر والحلم والعفو والتسامح إضافة إلى الفهم والتطبيق السليم للمنهج الرباني الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم.